



مجلة الأبحاث المالية والمصرفية

مجلة علمية محكمة



تصدر عن المعهد المصرفى الفلسطينى
رام الله - فلسطين

العدد الثاني تشرين الثاني 2015

المجلد الثالث

رد مدد 2312-5357



مجلة الأبحاث المالية والمصرفية

مجلة علمية محكمة

المجلد الثالث - العدد الثاني - تشرين الثاني 2015

رئيس اللجنة الاستشارية للمجلة
الدكتور جهاد الوزير

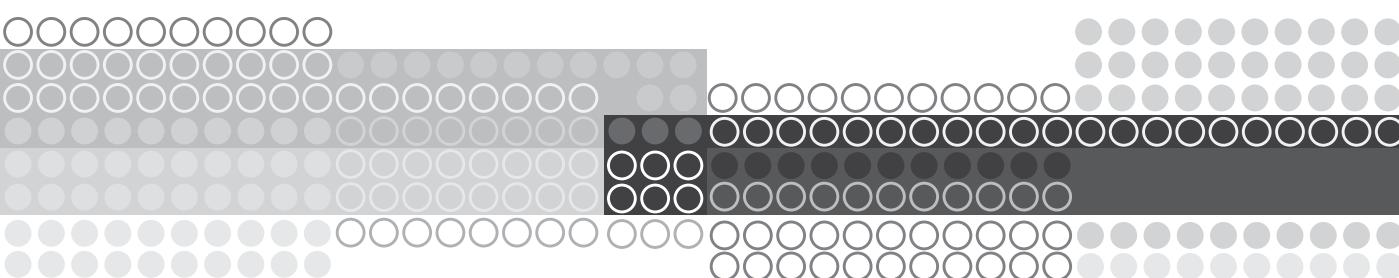
مدير التحرير
باسل طه

رئيس هيئة التحرير
الأستاذ الدكتور طارق الحاج

أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور بسام بحباش، جامعة القدس أبو ديس - فلسطين
الأستاذ الدكتور كمال رزيق، جامعة البليدة - الجزائر
الأستاذ الدكتور سعد غالب ياسين، جامعة الزيتونة - الأردن
الدكتور راسم نجيب كايد، الجامعة العربية الأمريكية - جنين - فلسطين
السيد رياض مصطفى أبو شحادة - سلطة النقد الفلسطينية - رام الله - فلسطين

سكرتير التحرير
بديعة ضيف الله



مجلة الأبحاث المالية والمصرفية

مجلة علمية محكمة

الاشتراك:

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور البريد):

«(\$30) ثلاثة آلاف دولاراً أمريكيآ للأفراد.
«(\$50) خمسون ألف دولاراً أمريكيآ للمؤسسات

تسدد الاشتراكات:

« بموجب تحويل بنكي على حساب (المعهد المصرفي الفلسطيني) لدى البنك العربي - فرع المنارة على الحساب التالي:

Account No.: 510/259945/9230

Swift Code: ARABPS22230

IBAN: PS63 ARAB 0000 0000 9230 2599 45510

ملحوظة: للأهمية برجاء إرسال صورة من إشعار التحويل SWIFT على الفاكس رقم: 22971007 (00970) مدون عليه الغرض من التحويل (قيمة الاشتراك في مجلة الأبحاث المالية والمصرفية الدورية العلمية المحكمة) واسم الجهة التي قامت بالتحويل.

المراسلات

توجه باسم:

رئيس تحرير مجلة الأبحاث المالية والمصرفية مجلة علمية محكمة

المعهد المصرفي الفلسطيني

ص. ب 3909 البيرة - فلسطين

هاتف: +97022971004

فاكس: +97022971007

بريد إلكتروني: research@pbi.ps

موقع إلكتروني: www.pbi.ps

« المواد المنشورة في المجلة تبرر عن رأي أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو سياسة المعهد.
« حقوق الطبع والنشر محفوظة للمعهد، ولا يجوز النسخ أو إعادة النشر، دون إذن كتابي مسبق من المعهد.

« فكرة وتأسيس: باسل طه / 2013

« المدقق اللغوي: أحمد الخطيب

شروط النشر في مجلة الأبحاث المالية والمصرفية «مجلة علمية محكمة»

تعريف بالمجلة:

مجلة أبحاث مالية مصرافية علمية محكمة، تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصلية في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية، باللغتين العربية والإنجليزية، و يجب أن يتسم البحث المقدم إليها بشروط البحث العلمي، وخطواته وفق ما هو متعارف عليه عربياً و عالمياً، وهي تعنى، إضافة إلى ذلك، بنشر المراسلة القصيرة، ورسالة المحرر، ومراجعة الكتب أو الموضوعات.

تسلیم مخطوطه البحث: يقدم المؤلف نسخة الكترونية من مخطوطة البحث، ويعني تقديم مخطوطة البحث للنشر في المجلة، أن المؤلف قد فوض المجلة قانونياً بنشر بحثه ودراسته، ويعني ذلك أيضاً أن المعلومات، التي تتضمنها تلك الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر، هي معلومات حقيقة، وأصلية، وغير منشورة سابقاً، وأنها من إنتاج المؤلف المذكور في المخطوطة فقط، إضافة إلى أنها ليست قيد النشر في أماكن أخرى.

وفي حال قبول الأبحاث والدراسات للنشر فإن حق النشر والتوزيع، ينتقل تلقائياً إلى الناشر، ومن شأن هذا الحق أن يمكن من توزيع المعلومات قدر الإمكان.

وتقدم مخطوطة البحث إلى research@pbi.ps باللغتين العربية أو الإنجليزية، مع مراعاة لا يزيد حجم البحث على (35) صفحة، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والجدال، والأشكال، والملاحق، ويراعى ترقيم الجداول والأشكال على التوالي وفق ورودها في البحث، مع تزويدها بعناوين، بحيث يكتب عنوان الجدول في أعلى، وعنوان الشكل في أسفله، وفي حالة استخدام الباحث أدلة أو أدوات بحثية في الفياس، مثل الاستبانة، لا بد من وضع ملحق خاص بها، إذا لم ترد في متن البحث.

و يجب أن يستهل كل بحث بصفحة مستقلة تشتمل على ملخصين للبحث باللغتين العربية، والإنجليزية، بما لا يزيد، كل واحد منها، على (150) كلمة.

المخطوطة: تقدم المخطوطة مطبوعة على ورق أبيض (A4) على وجه واحد، وبالتباعد المزدوج، مع ترك هوامش مناسبة 2.5 سم (Simplified Arabic) من جميع الجهات، ويكون الخط من نوع (Simplified Arabic)، وتكون العنوان الرئيسية بخط عريض وبحجم (16)، أما باقي المادة المطبوعة ف تكون بحجم (14).

وتشتمل المخطوطة على عنوان البحث، واسم المؤلف، وعنوانه، والملخصين، والمنت، ثم ينتهي البحث بالنتائج والتوصيات. ويدل بقائمة للمراجع والمصادر التي ترد مرتبة ترتيباً أبتدأاً، ثم الملاحق حال وجودها.

التوثيق:

أ. في متن البحث:

يتم التوثيق، في متن البحث، وفقاً لأسلوب الجمعية الأمريكية السيكولوجية (APA5) على النحو الآتي:

« إذا كان المرجع كتاباً يكتب: اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات، ويتم ذلك بين قوسين هكذا: إذا كان المؤلف منفرداً يكتب: (الهيتي، 2010، ص 312)

• إذا كان لمؤلفين اثنين يكتب: (الشوملي، والمومني، 2011، ص 212)

• وإذا كان لثلاثة فأكثر يكتب: اسم عائلة المؤلف الأول، ويضاف إليها عبارة وآخرون هكذا: (الحاج وأخرون، 2011، ص 404)

« إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة علمية يراعي فيه ما سبق.

« أما إذا كان موقعاً على الانترنت، فيكتب على النحو الآتي:

• اسم المؤلف (إن وجد)، عنوان المقالة، السنة، الموقع. هكذا:

2010. «الخدمات المصرفية» <http://www.tit.net>

ب. المصادر والمراجع في نهاية البحث:

ترد المصادر والمراجع العربية أولاً، ومن ثم تعاد القائمة باللغة الانجليزية (كما جاءت باللغة العربية في قائمة منفصلة)، ثم المصادر والمراجع الأجنبية على النحو الآتي:

توثيق كتاب باللغة العربية أو الأجنبية، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:

- اسم عائلة المؤلف أو شهرتة، يليها اسمه، سنة النشر، فراغان طباعيان، عنوان الكتاب، ويوضع تحته خط الطبعة، فراغان طباعيان، الناشر، مكان النشر. مثل: شوملي ، سهير. (2011) السلوك التنظيمي. داروائل، عمان،الأردن.

Peter, M. (2009). An outline of English phonetics, Berlin University Press, Berlin, Germany.

Al-Nimr, Saleh. (2011) Alschareaa Aleslamiya. Dar Al-Amal. Amman-jordan.

« توثيق بحث منشور في مجلة علمية باللغة العربية أو الأجنبية، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:

- اسم عائلة المؤلف، يليها اسمه. سنة النشر، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، العدد إن وجد. الصفحات. ويوضع خط تحت اسم المجلة، ورقم المجلد، والعدد إن وجد.

مثال ذلك:

الفيومي، أحمد. (2009)، «التسهيلات الأنتمانية في المصادر الإسلامية ...». مجلة جامعة النجاح للأبحاث – بـ (العلوم الإنسانية)، 18(2). 32-64.

Alzatare, D. (2009). “Principels of Enginering”. An-Najah National University Research Journal- B, 14.2; 215-326.

Al-Qagadamany, Ali. (2011). “Reasearch Methodology ...”. Majalet jameat Kadoore. 23(5). 19-30.

« توثيق رسالة جامعية غير منشورة باللغة العربية أو الأجنبية، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:

- اسم عائلة الباحث، يليها اسمه. السنة. عنوان الرسالة. الكلية، الجامعة. بلد النشر. ويتم كتابة عنوان الرسالة بين علامتي تصيص هكذا.

الناجي، سلمى. (2009). «اثر الدعم الحكومي على التنمية في فلسطين». رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين التقنية. طولكرم، فلسطين.

Faysal, M. A. (2012) “Adaptive and maladaptive and creativity. How are they related to professional and female actors” Unpublished dissertation University of London, Berekley, Cal., UK.

Makdise, Marwa. (2010). “Alhadara al-arabeya fi phalestine”. Resalet majester ghair manshurah. Kuleyt al-derasat alolya, jameat KadureTolkarem. Palestine.

« توثيق الانترنت، يراعي في ذلك الترتيب الآتي:

- اسم عائلة المؤلف أو شهرتة، اسمه، سنة النشر. «عنوان المقالة»، الموقع، ويوضع تحته خط، مثل ذلك:

الجيار، عطية، 2009، «ذكاء الاعمال»، www.tit.net

Aljayar, Ateya. 2009. “thakaa almaarefa. www.tit.net.



محتويات العدد

بحوث باللغة العربية

اسم البحث

الصفحة

- 6 « دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الحد من جريمة غسل الأموال في القطاع المصرفى الفلسطينى
عامر سعدي جبر
- 33 « العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوانين المالية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين)
د. مفید الظاهر
أ. هاشم التكروري
- 61 « واقع التدريب على جودة الخدمات المصرفية في البنوك المحلية الفلسطينية د. جميل جابر جميل علاونة
- 92 « دور آليات الحكومة في معالجة المشكلات المصرفية في ظل الطبيعة الخاصة للبنوك د. عبدالله علي القرشي
- » The Dialectical Relationship between the Arbitration Panel and the Formal Judicial System in Light of the Palestinian Law 148
Dr.GhassanKhaled

العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد

د. مفید الظاهر

أ. هاشم التکروري

mofeedthaher@najah.edu

مقدمة:

إن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، وإن أهداف التقارير المالية غير ثابتة، ولكنها تتاثر بالبيئات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وتتأثر أيضاً بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها التقارير المالية، ولكن هذه المعلومات تكون غالباً بصورة تقديرية وليس دقيقة تماماً، وهي تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل. وتنشأ أهداف التقارير المالية أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تقصهم سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، ويتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لاتخاذ العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقية جيدة. إن التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين؛ وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومية لهؤلاء الذين لديهم خلقة معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية وفي تقيير مقدار وتوقيت المتصحّلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتصحّلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض.

ويؤكد (محسن، 2008، ص10) إلى أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي يعدّ توقيت إصدار التقرير السنوي من المعايير الأساسية الواجب توافرها حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لتخذل القراء، ويجب أن توفر معلومات عن الأداء المالي للمنشأة في فترة معينة لأن المستثمرين والدائنين يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية.

ويجب أن توفر معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه إنفاقها، وعن القروض وآلية سدادها، وعن رأس المال التي تشمل التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة.

وأظهرت دراسة (نصر ولطفي، 1998) أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى التأخير في إصدار القوائم المالية، ولكن كان للعوامل التالية تأثير مهم في تأخير إصدار التقرير السنوي وهي : حجم الشركة، موضع التدقيق، ونوع الرأي الصادر عن المدقق، ونظام الرقابة الداخلي للشركة، وإجراءات إصدار التقرير المالي السنوي. وهذا يدل على عدم قيام أقسام المحاسبة بواجبها وضعف إمكانياتها، وخصوصاً في إكمال الأعمال المحاسبية الخاصة بنهاية السنة.

ويشير (حنـش، 2009، ص4) إلى أن من العوامل التي تؤدي إلى تأخير إعداد القوائم المالية: عامل عدم وجود ضوابط قانونية تلزم بإعدادها من قبل الجهات المختصة مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، يليه عامل عدم وجود سوق للأوراق المالية كون هذه القوائم مطلوبة بشكل أساسي في أسواق المال.

يتضح مما سبق أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات، وسيتم دراسة هذه العوامل وغيرها بالتفاصيل الممكنة والآثار المتربعة عليها وصولاً إلى التوصيات التي تحد منها.

مشكلة الدراسة وسؤالها الرئيسي:

بالرغم من أهمية المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية إلا أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تواجه بعض المشاكل التي تؤدي إلى تأخير إصدار تلك القوائم، وفي هذه الدراسة سوف نستعرض أهم العوامل التي تؤثر في تأخير إصدار هذه القوائم، من هنا تنتضج مشكلة الدراسة في إجابتها عن السؤال التالي :

ما العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية. حيث إن تلك القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فعندما يعد المحاسبون تلك القوائم فإنهم يصفون خصائص المنشأة، وفقاً للنواحي المالية التي يعتقدون أنها تجلب بعدها عن أنشطة المنشأة المالية اقتراة زمنية معينة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤدي بالشركة إلى تأخير إصدار قوائمها المالية والأثار المتربعة على ذلك التأخير كالتقليل من مصداقية المعلومات الواردة في تلك التقارير وموثوقية هذه التقارير.

كما تنتضج أهمية هذه الدراسة من خلال الفائدة التي ستتعكس على الشركات الفلسطينية، حيث ستوضح لها الأسباب التي تحول دون إصدار التقارير المالية في مواعيدها المحددة؛ ما يقلل من هذا التأخير. وتتعكس نتيجة هذه الدراسة على فئة كبيرة من المتعاملين مع القوائم المالية سواء أكانوا مكاتب تدقيق أم مستثمرين؛ مما يعكس أهمية هذه الدراسة بالنسبة لقطاع كبير من المتعاملين مع الشركات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها كما يلي:

1. توضيح العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
2. معرفة آثار التأخير في إصدار القوائم المالية على وضع الشركة التنافسي في السوق.
3. معرفة تأثير الالتزام بإصدار القوائم المالية في الموعد المحدد على سعر السهم وربحية الشركة.
4. الوصول لنتائج وrecommendations لحل مشكلة الدراسة.

فرضيات الدراسة

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير حجم الشركة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير واقع التفقيق.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير طبيعة نظام الرقابة الداخلي للشركة.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير سنة التأسيس.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير الالتزام بإصدار القوائم المالية.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) من حيث العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة:

الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

عينة الدراسة:

سوف تكون العينة من المدققين الداخليين والخارجيين، المدراء الماليين، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

طريقة جمع البيانات:

1. المصادر الثانوية: سيتم الحصول على المعلومات الثانوية من الكتب والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة المتمثل في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

2. المصادر الأولية: من خلال الاستبانة التي ستوزع على المدراء الماليين والمدققين الداخليين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والمدققين الخارجيين في فلسطين.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

يحتاج المستثمرين الحاليون والمرقبون والمقرضون إلى بيانات محدثة أو لا بأول عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وتذبذباتها النقدية، ولتوفير ذلك اتجهت الجهات التي تقوم بوضع المعايير المحاسبية نحو إعداد تقارير مالية في فترات أقل من سنة لتوفير المعلومات والبيانات الدورية للمستخدمين على فترات متقاربة عن وضع المنشأة، وتسمى هذه التقارير بـ(التقارير المالية)، ويمكن أن تحمل هذه التقارير معلومات كافية تتعلق باتجاهات مؤثرة في منشأة الأعمال وكذلك التأثيرات الموسمية، وكل هذه الأمور يمكن أن تتحقق في ظل الالكتفاء بتقديم تقارير مالية سنوية فقط. (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، 2007)

ووفقاً لهذا المفهوم يمكن أن نلاحظ ما يلي :

1. إن القوائم المالية تكون مرحلية لأنها تعد وتنشر على أساس غير سنوي، وقد يكون شهري، إلا أنها غالباً ما تعدد وتنشر على أساس ربع سنوي أي كل ثلاثة شهور.
2. إن القوائم والتقارير المالية قد تكون في صورة قوائم مالية مناظرة للقوائم المالية السنوية كأدوات للإفصاح المقنن أو قد تكون في صورة تقارير أو ملحوظات أو كشوفات أو مرفقات، إلى أنه أصبح من المعهارف عليه إن تكون في صورة قوائم مالية.
3. إن القوائم المالية وسيلة للتوصيل رسائل إعلامية تحمل معلومات مالية مثلها مثل القوائم المالية السنوية.
4. إن مستخدمي القوائم المالية هم أصحاب المصلحة في المشروع، مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين ونقابات العمل وإدارة المشروع نفسها وغيرهم من ممثلي الطرف الثالث.
5. إن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات لمستخدميها يمكن الاعتماد عليها لأغراض اتخاذ القرارات مما يستدعي بالضرورة إن تكون هذه القوائم قد تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل. (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، 2007)
6. إن البيانات المالية توفر معلومات عن الوضع المالي للمنشأة والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي والتي يستفيد منها قطاع واسع من مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية.
7. إن البيانات المالية تلبى احتياجات العمالة لمعظم المستخدمين، ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه البيانات توفر كل المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية طالما أنها تعكس فقط الآثار المالية للأحداث الماضية، في حين أنها لا توفر بالضرورة المعلومات غير المالية.
8. كما تظهر البيانات المالية نتائج ممارسة الإدارة لما لها في حماية موجودات وحقوق المنشأة، وكذلك محاسبة الإدارة عن الموارد المؤمنة عليها. (لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2006، ص 7-8)

الدراسات السابقة

دراسة (رباعة، 2005) بعنوان مشاكل تطبيق المعيار المحاسبي (34) المتعلقة بالتقارير المالية في الشركات الفلسطينية.

هدف هذا البحث وبشكل رئيسي إلى معرفة مدى الالتزام بأحد المعايير الضرورية حالياً، والتي يهمل في تطبيقها الكثير من الشركات المدرجة في السوق المالي، بالإضافة إلى توعية المستثمرين بأهمية مطالبة الشركات بالالتزام بها. كما هدف إلى التعرف على مشاكل تطبيق المعيار المحاسبي (34) المتعلقة بال Báo cáo tài chính في الشركات الفلسطينية، بعد الاطلاع على نتائج التحليل الإحصائي فان الدراسة خرجت بالنتائج التالية:

1. تساعد التقارير المالية في التنبؤ بقيمة وتوقيت أرباح المشروع على مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالباً ربع سنوي.
2. تساعد التقارير المالية في توفير معلومات وقنية مفيدة لأغراض تحديد مدى تقدم أداء المشروع، خاصة إذا كان هذا الأداء يقاس بالأرباح والتدفقات النقدية وعائد السهم.
3. تساهم التقارير المالية في مساعدة أصحاب المصلحة في المشروع، خاصة المساهمون، على عمل تقييم ملائم ومستمر لأداء إدارة المشروع كوكيل عنهم

وبعد الإطلاع على نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان بما يلي:

1. ضرورة أن تلتزم الشركة بإعداد التقارير المالية حسب ما ينص عليه المعيار الدولي رقم (34) فيما يتعلق بإعداد التقارير
2. ضرورة أن يتم نشر التقارير المالية الدولية حسب الأصول وتكون في متناول الجميع.
3. ضرورة أن يتم إعداد التقارير من قبل محاسبين مختصين.

دراسة (عبد الحق، 2005) بعنوان مدى التزام الشركات الإماراتية بإصدار التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن 60% من الشركات تلتزم بإصدار التقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، وأشارت النتائج أيضاً أن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركات وبالتالي إقبال المستثمرين على شراء الأسهم والسنادات في هذه الشركات، وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بإصدار التقارير المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة أن يتم إصدار التقارير في موعدها المحدد مسبقاً منذ بداية السنة المالية.

دراسة (حمد، 2006) بعنوان أهمية الإفصاح في القوائم المالية

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أهمية الإفصاح في القوائم المالية، حيث بينت أنه وفقاً لاتجاهات وإصدارات المنظمات المهنية المعنية بالإفصاح المحاسبي بصفة عامة، والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بصفة خاصة، يجب أن يتم الإفصاح المرحلي في هذه القوائم وملحقاتها بما يأتي:

- إجمالي وصافي المبيعات ومدى تأثيرها بالتنقلات الموسمية إن وجدت.
- مخصص ضرائب الدخل وفقاً لأفضل تقدير بشأن معدل الضرائب المتوقع في نهاية السنة.
- صافي الدخل العادي وصافي الدخل الشامل والعائد المتوقع على السهم.
- لسياسات المحاسبة المتبعة في إعداد القوائم المالية ونشرها، خاصة ما يتعلق بالمخزون وتکافة البضاعة، وإذا حدث وقامت إدارة المشروع بتعديل مبدأ محاسبي في فترة معينة، عندئذ يجب تحديد أثر هذا التغيير حتى تاريخ حدوثه، ويتم الإفصاح عنه في الفترة التي حدث فيها.

دراسة (الوحيدى، 2007) بعنوان **باب تأخير شركات القطاع الخاص في ليبيا بإصدار التقارير المالية السنوية**.

أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات بلغت (15) شركة، وتم استخدام المنهج الوصفي الميداني. وبينت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) من حيث أسباب تأخير شركات القطاع الخاص في ليبيا بإصدار التقارير المالية السنوية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. بينما اتضح وجود فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح أصحاب فئة (أكثر من 10 سنوات)، وبينت النتائج أن التأخير في إصدار التقارير المالية ينجم في غالبية الشركات بسبب عدم انتهاء المحاسبين من إعداد القوائم المالية في موعدها المحدد، بالإضافة إلى تأخير بعض الصفقات التي تعقدتها هذه الشركات. وفي الختام أوصت الدراسة بضرورة توضيح أسباب التأخير بالنسبة للمستثمرين حتى تسترد الشركة الثقة من قبل المستثمرين فيها.

دراسة (عثمان، 2009) بعنوان **أثر توقيت نشر القوائم المالية على قرارات المستخدمين** (**دراسة حالة شركة داجن لانتاج الدواجن المحدودة - السودان**).

تمثلت مشكلة الدراسة في القوائم المالية التي تصدر في غير توقيتها المناسب والتأثير الذي يحدثه ذلك على قرارات المستخدمين عند الاعتماد على تلك القوائم عند اتخاذ قراراتهم. وقدتناولت الدراسة أهمية نشر القوائم المالية في وقتها المناسب، وتأثير تأخير نشر القوائم المالية على قرارات المستخدمين لما تحويه من معلومات محاسبية تساعدهم على اتخاذ وترشيد قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة التي تنشر القوائم المالية، وقد هدفت الدراسة إلى بيان الآثار السلبية التي تنتج عن تأخير نشر القوائم المالية، وبين أهميتها لمستخدميها على اختلاف حاجاتهم منها عند الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تمثل أهمية كبيرة لدى مستخدميها؛ وذلك لما تحويه من معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وترشيدها، وقد أوصت الدراسة بضرورة إصدار القوائم المالية على فترات منتظمة؛ حتى تتم الاستفادة منها، والتركيز على نوعية المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وضرورة اتصافها بالخصائص النوعية؛ حتى تسهم بصورة فاعلة في التأثير إيجاباً على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساسها.

دراسة (عبد الناصر، فضل، 2010) بعنوان **أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات** دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن.

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات في كل من العراق والأردن. ولتحقيق هذا الهدف صاغ الباحثان ثلاث فرضيات أساسية،

وتم استخدام استمار لجمع البيانات الضرورية لاختبارها؛ إذ تضمنت هذه الاستمار 22 عاملًا من العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات. وتم ترتيب هذه العوامل في أربع مجموعات ترتبط الأولى بالشركة، والثانية بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني، والثالثة بمكتب التدقيق، أما المجموعة الأخيرة فتتعلق بعملية التدقيق.

دراسة (Halbouni, 2005) بعنوان مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الانطباع السائد لدى كل من معدى ومدققى ومستخدمى القوائم المالية حول مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وحوالى مدى إصدار هذه القوائم في توقيتها المناسب، وتشير نتائج هذه الدراسة، وبعد تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة إلى أن المستجيبين لديهم انطباع قوي بحياديه وقدرة مجلس معايير المحاسبة الدولي على إصدار معايير محاسبية مناسبة، يمكن تطبيقها في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن كلاً من سنوات الخبرة وتوعتها لدى المستجيبين كان لهما الأثر الأكبر حول قدرة الشركات على إصدار البيانات المالية في مواعيدها، بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تشير أيضاً إلى أن الرغبة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاظم دور مكاتب التدقيق المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية مما من أكثر العوامل المؤثرة في اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وفيما يتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها لاعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن، فتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الحاجة الملحة إلى ضرورة وجود قوائم مالية ذات مصداقية عالية أدى إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية على عجل دون أية محاولة للاستفادة من التجارب السابقة للدول النامية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2000) بعنوان الشفافية والكشف عن البيانات المالية في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

تمثل مشكلة الدراسة في الافتقار إلى وجود بنية أساسية محاسبية متطرفة، تساعد المؤسسات بإصدار قوائمها المالية في المواجه المحددة لها، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة استقرار الأوضاع المالية، كما يؤدي الافتقار إلى الشفافية والكشف عن البيانات المالية بدرجة كافية إلى ظهور صعوبات في الحصول على التمويل، ونقص المعرفة التي تتيح إدارة الشركة بشكل أفضل، وبالتالي فقدان القدرة على المنافسة، وتهدف الدراسة إلى محاولة إيجاد حلول ممكنة مقترنة للنظم المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تم جمع معلومات عن الحالة الراهنة والمشاكل التي تواجه البلدان التالية: الأرجنتين والبرازيل وبوتريوانا والكاميرون وكينيا والمغرب ولبنان وسنغافورة ومالزريا وبولندا وكازاخستان.

وتوصلت الدراسة إلى أن أقلية صغيرة جداً فقط من مدربى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية توافق لديها قدرة نظامية على إصدار القوائم المالية في مواعيدها المحدد، وهذا يشكل عقبة أمام نمو الأعمال التجارية لهذه المؤسسات. حيث لا توافق لكثيرين من منظمي المشاريع سوى أفكار بالغة الغموض بما إذا كانت أعمالهم التجارية مربحة حقاً، وعن هيكل تكاليف أعمالهم. ومن ثم فإنهم ليسوا في وضع يؤهلهم لتحسين ربحيتهم. كما أنهم لا يستطيعون الحصول على القروض اللازمة لتمويل أعمالهم؛ لأنهم لا يستطيعون إثبات ربحية هذه الأعمال أو الأصول التي يمتلكونها، وأخيراً فإنهم يتعرضون لمخاطر من منظور ضريبي؛ لأن الحكومات لا توافق لديها بيانات دقيقة تستند إليها في ما تتخذه من قرارات في مجال السياسة الضريبية، وتمنح

على أساسها الإعفاءات الضريبية، وفي الوقت نفسه فإن هؤلاء المديرين لا يستطيعون الطعن في التقديرات الضريبية المفرطة، وأوصت الدراسة إلى أنه ينبغي وجود عدة سمات وخصائص لا بد لأي نظام محاسبي أن تتوافر به، تقوم على الاتساق مع معايير المحاسبة الدولية.

دراسة (Gale Group, 2001) بعنوان المعلومات المقدمة لتقييم أداء المشاريع التجارية.

هدفت الدراسة إلى زيادة وضوح المعلومات المقدمة للمسئدين لتقييم أداء المشاريع التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أنه ينبغي إعادة ترتيب عرض البنود في القوائم المالية، وحذف جميع البيانات غير الضرورية. وقد أوصت باستخدام المعايير المتعددة لتقييم الأداء المالي للشركات، كما يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات للدائنين وليس فقط للمستثمرين، حيث يستفيد الدائnenون من القوائم المالية من خلال متابعة السيولة النقدية.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية إصدار القوائم المالية في موعدها بالإضافة إلى ضرورة إصدار تقارير مرحلية ربعية من أجل التعرف على وضع الشركات المالي أو لاً بأول دون أي تأخير.

دراسة (Ajax and Liljeheden, 2005) : بعنوان الإفصاح الإلزامي للبيانات المحاسبية

أجريت دراسة ميدانية على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في 2004 في بوليفيا لتعرف المستوى اللازم من الإفصاح الإلزامي للبيانات المحاسبية فيها، واعتمدت الدراسة على البحث الميداني؛ حيث تمثلت عينة الدراسة في الدائنين كأحد أهم المستفيدين من البيانات المحاسبية للشركات نظراً لشدة فقر بوليفيا واعتمادها الدائم على القروض.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود فجوة كبيرة بين المعلومات المحاسبية المطلوبة وبين قدرة الشركة على تقديم هذه المعلومات بصورة صادقة وذات مصداقية في الموعد المناسب، حيث تبين أن الشركات تتأخر في إصدار قوائمها المالية حسب الطلب.

وخرجت بوصيات منها: المطالبة بأن تكون التقارير المالية المنشورة بسيطة بقدر الإمكان وتوضح السيولة النقدية وميزانية ويفضل قائمة الدخل.

بالإضافة إلى تطوير الجانب المتعلق بعدم التأخر في إصدار القوائم المالية؛ وذلك لتحسين قدرة الشركة من التاخيرات المالية والمحاسبية، وإضفاء الثقة على القوائم المالية، واتباع نظام محاسبي دولي الذي يعتقد أنه مكلف، ولكن على المدى البعيد سيفيد المحاسبة البوليفية كثيراً.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في بورصة فلسطين، فمعظم الدراسات السابقة تتركز حول مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل عام، وما هي الإمكانيات التي يجب توافرها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وما هي المعيقات التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وبعض الدراسات تتركز على الشروط اللازم توافرها لبناء معايير محلية توازي معايير المحاسبة الدولية، وما تتميز به هذه الدراسة هو إمكانية التطبيق العملي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وتحقيق ذلك من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة.

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعيتها وأداتها ومتغيراتها وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية، وفيما يلي بيان بذلك:

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

عينة الدراسة :

أجريت الدراسة على عينة قوامها (48) فرداً في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وتم اختيار مفردة من كل شركة. مع العلم أن عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة 48 شركة.

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة

16 مديرًا	مدير مالي
16 مدققاً داخلياً	مدقق داخلي
16 مدققاً خارجياً	مدقق خارجي
48	المجموع

الجدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النكرار	النسبة المئوية %
دبلوم	0	%0
بكالوريوس	33	%68.8
ماجستير	14	%29.2
دكتوراه	1	%2.1
المجموع	48	%100

الجدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %
% 27.1	13	أقل من 7
% 20.8	10	10-7
% 52.1	25	أكثر من 10
% 100	48	المجموع

الجدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنة التأسيس

النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %
% 17.1	7	قبل 1980
% 36.6	15	1995-1980
% 31.7	13	2005-1996
% 14.6	6	بعد 2005
% 100.0	41	المجموع

الجدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم الشركة

النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %
% 20	8	2-1 مليون
% 15	6	4-2 مليون
% 65	26	أكثر من 4 مليون
% 100	40	المجموع

الجدول (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة عمل الشركة

النسبة المئوية %	النكرار	طبيعة عمل الشركة
% 8.5	4	تجاري
% 14.9	7	صناعي
% 44.7	21	خدماتي
% 27.7	13	مالي
% 0.0	0	زراعي
% 4.3	2	أخرى
% 100.0	47	المجموع

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة.

صدق الأداة:

تأكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وأشار المحكمون إلى صلاحية أداة الدراسة

ثبات المقاييس:

قام الباحث بحساب ثبات المقاييس باستخدام معامل الائتفاق الداخلي كرونباخ ألفا (Alpha Chronbach) ، وبلغ معامل الثبات(0.71)، وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة :

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية :

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانة.
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

تصميم الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

المتغيرات المستقلة:

المؤهل العلمي: وله أربعة مستويات: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)

سنوات الخبرة: وله ثلاثة مستويات: (أقل من 7 سنوات، من 7-10، أكثر من 10 سنوات)

سنة التأسيس: وله أربعة مستويات: (قبل 1980، 1980-1995، 1995-1996، 2005-2005،

بعد 2005)

حجم الشركة: وله ثلاثة مستويات: (من 1-2 مليون، 2-4 مليون، أكثر من 4 مليون)

طبيعة عمل الشركة: وله ستة مستويات: (تجاري، صناعي، خدماتي، مالي، زراعي، أخرى)

2- العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية
المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتشمل:

واقع التدقيق
فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية
إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي
الالتزام بإصدار التقارير المالية
الرأي الصادر عن المدقق

المتغير التابع: تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المعالجات الإحصائية:

- التكرارات والمت渥سطات والنسبة المئوية.
- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.
- اختبار تحليل التباين الأحادي.
- اختبار معامل الثبات ألفا.

مناقشة نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة :

ما العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

وللحصول على نتائج الدراسة استخدم الباحث المتوسطات والنسب المئوية حسب التقدير الآتي:

(20 % فاصل) درجة قليلة جداً.

(من 20 % وحتى أقل 40 %) درجة قليلة.

(من 40 % وحتى أقل 60 %) درجة متوسطة.

(من 60 % وحتى أقل 80 %) درجة مرتفعة.

(من 80 % فأكثر) درجة مرتفعة جداً.

المجال الأول: واقع التدقيق

الجدول (7)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال واقع التدقيق

الرقم الاستثنائية	رقمها في	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
	1	تؤثر اجراءات التدقيق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	3.15	1.11	%63	مرتفعة
	2	يؤثر نطاق عملية التدقيق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	3.00	1.43	%60	مرتفعة
	3	يؤثر زمن التدقيق على تأخر اصدار الشركة قوائمها المالية	4.38	0.73	%88	مرتفعة جداً
	4	تؤثر عدم استقلالية المدقق على تأخر إصدار الشركة قوائمها المالية	4.00	0.00	%80	مرتفعة جداً
	5	يؤثر استخدام الحاسوب في التدقيق على موعد إصدار القوائم المالية	3.56	1.51	%71	مرتفعة
	6	يؤثر تأهيل المدقق وخبرته على التأخير في إصدار القوائم المالية	4.67	0.48	%93	مرتفعة جداً
		متوسط واقع التدقيق	3.79	0.88	%76	مرتفعة

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال واقع التدقيق هي 76%， وهي نسبة مرتفعة، وبالتالي هناك أكثر لمجال واقع التدقيق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

المجال الثاني: فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية

الجدول (8)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
7	Q7	يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تأخر إصدار القوائم المالية	3.67	0.48	%73	مرتفعة
8	Q8	كفاءة نظام الرقابة الداخلية تقلل من تأخير إصدار القوائم المالية	3.67	0.48	%73	مرتفعة
9	Q9	التزام الشركة بنظام الرقابة الداخلي يقلل من العوامل المؤثرة على التأخير في إصدار القوائم	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
10	Q10	امتلاك نظام الرقابة الداخلية يزيد من مستوى الشفافية والتزاهة في الشركة	4.67	0.48	%93	مرتفعة جداً
11	Q11	الالتزام بمعايير التدقيق الداخلية يقلل من تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.83	%80	مرتفعة جداً
12	Q12	نظام الضبط الداخلي يقلل من تأخير إصدار القوائم المالية	3.67	0.48	%73	مرتفعة
		متوسط فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية	4.00	0.53	%80	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية هي 80 %، وهي نسبة مرتفعة جداً، وبالتالي هناك أثر لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة

الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

المجال الثالث: إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي

الجدول (9)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الإنحراف	النسبة المئوية	التقدير
	Q13	الإدارة البيروقراطية في الشركة تؤدي إلى تأخر إصدار القوائم المالية	3.33	0.95	%67	مرتفعة
	Q14	الروتين في إجراءات إصدار التقرير المالي يؤدي إلى تأخر إصدار القوائم المالية.	4.00	0.00	%80	مرتفعة جداً
	Q15	الصلاحيات الممنوحة للمدقق تؤدي إلى التأخر في إصدار القوائم المالية.	4.33	0.95	%87	مرتفعة جداً
	Q16	الإدارة المركزية المشرفة على عمليات إصدار التقارير تؤدي إلى تأخر القوائم المالية	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
	Q17	الوضع المالي في الشركة يؤدي إلى تأخر إصدار التقرير السنوي لها	2.33	1.26	%47	
	Q18	لا يوجد التزام بالوقت بالنسبة لإصدار التقرير المالي السنوي	3.67	1.26	%73	مرتفعة جداً
		متوسط إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي	3.67	0.82	%73	مرتفعة

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المسماة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي هي 73 %، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المسماة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

المجال الرابع: الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة

الجدول (10)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الإنحراف	النسبة المئوية	التقدير
19	Q19	إصدار القوائم المالية في موعدها يسهم في زيادة ثقة المستثمرين بالشركة	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
20	Q20	إعداد القوائم دون تأخير يساعد في اكتشاف الأخطاء مبكراً دون الانتظار سنة كاملة	3.00	1.43	%60	مرتفعة
21	Q21	إعداد القوائم دون تأخير يزيد من ربحية الشركة.	3.33	0.95	%67	مرتفعة
22	Q22	إعداد القوائم دون تأخير يحسن من الوضع التنافسي للشركة في السوق.	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
23	Q23	قلة تدريب الموظفين يؤدي إلى التأخير في إصدار القوائم المالية	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
24	Q24	تأخر بعض الشركات في إصدار القوائم بسبب الخلل في بيئة الاستثمار في الأراضي الفلسطينية	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
25	Q25	تأخر بعض الشركات في إصدار القوائم المالية بسبب عدم الاستقرار الأمني السياسي في فلسطين	3.67	1.26	%73	مرتفعة
		متوسط الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة	3.90	0.79	%78	مرتفعة

يتضح من الجدول أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية هو 78%， وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

المجال الخامس: الرأي الصادر عن المدقق

الجدول (11)

المتوسطات والنسب المئوية تبعاً لمجال الرأي الصادر عن المدقق

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الإنحراف	النسبة المئوية	التقدير
26	Q26	رأي النظيف يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	3.00	0.83	%60	مرتفعة
27	Q27	رأي المحافظ يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.00	%80	مرتفعة جداً
28	Q28	رأي العكسي يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.00	%80	مرتفعة جداً
29	Q29	رأي الممتنع عن إبداء الرأي يؤثر في تأخير إصدار القوائم المالية	4.00	0.83	%80	مرتفعة جداً
30	Q30	عدم إمكانية التعبير بالرأي في القوائم المالية	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
31	Q31	يتأخر إصدار القوائم المالية عندما يشعر المدقق أنه لن يعطي رأياً فنياً محايضاً	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
32	Q32	عدم حصول المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يؤدي إلى تأخير إصدار القوائم المالية	4.33	0.48	%87	مرتفعة جداً
		متوسط الرأي الصادر عن المدقق	4.04	0.44	%81	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول السابق أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الرأي الصادر عن المدقق هو 81 %، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الرأي الصادر عن المدقق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

الجدول (12)

النسب المئوية وتقديرها لمجالات العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

التقدير	النسبة المئوية	المجالات	
مرتفعة	%76		واقع التدقيق
مرتفعة	%80	فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية	
مرتفعة	%73	إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي	
مرتفعة	%78	الالتزام بإصدار التقارير المالية على الشركة	
مرتفعة جداً	%81		الرأي الصادر عن المدقق
مرتفعة	%78		المجموع

يظهر من الجدول السابق أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (78%)، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن المجالات الخمسة لها تأثير على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي كالتالي

المؤهل العلمي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي تظهر نتائجه في الجداولين (10، 9) الآتي:



الجدول (14)

المتوسطات الحسابية حسب متغير المؤهل العلمي

المتوسط	المؤهل العلمي
----	دبلوم
3.90	بكالوريوس
3.82	ماجستير
3.66	دكتوراه
3.87	المجموع

الجدول (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي

* الدالة	قيمة (F)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
		0.053	2	0.106	بين المجموعات
0.117	2.255	0.024	45	1.062	داخل المجموعات
			47	1.168	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وذلك لأن الدالة أكبر من (0.05).

متغير سنة التأسيس:

لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنة التأسيس.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One WayANOVA)، والذي ظهر نتائجه في الجداولين (11،12) الآتي:

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية حسب متغير سنة التأسيس

المتوسط	سنة التأسيس
3.90	قبل 1980
3.83	1995-1980
3.90	2005-1996
3.88	بعد 2005
3.87	المجموع

الجدول (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير سنة التأسيس

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
بين المجموعات	0.041	3	0.014	0.529	0.665
داخل المجموعات	0.955	37	0.026		
المجموع	0.996	40			

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنة التأسيس؛ وذلك لأن الدالة أكبر من (0.05).

سنوات الخبرة:

لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي ظهر نتائجه في الجداولين (13،14) الآتي:



الجدول (18)

المتوسطات الحسابية حسب متغير سنوات الخبرة

المتوسط	سنوات الخبرة
3.89	أقل من 7
3.88	10-7
3.85	أكثر من 10
3.87	المجموع

الجدول (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (F)	الدلالة *
بين المجموعات	0.012	2	0.006	0.228	0.797
داخل المجموعات	1.157	45	0.026		
المجموع	1.168	47			

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من (0.05).

حجم الشركة:

لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير حجم الشركة.

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي ظهر نتائجه في الجدولين الآتيين:

الجدول (20)

المتوسطات الحسابية حسب متغير حجم الشركة

حجم الشركة	المتوسط
مليون 1-2	3.92
مليون 4-2	3.90
أكثر من 4 مليون	3.83
المجموع	3.87

الجدول (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير حجم الشركة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف الحرية	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (F)	الدلالة *
بين المجموعات	0.068	2	0.034	1.426	0.253
داخل المجموعات	0.888	37	0.024		
المجموع	0.956	39			

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائيةً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير حجم الشركة؛ وذلك لأن الدلاله أكبر من (0.05).

طبيعة عمل الشركة:

لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأثير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير طبيعة عمل الشركة ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي ظهر نتائجه في الجدولين:



الجدول (22)

المتوسطات الحسابية حسب متغير طبيعة عمل الشركة

المتوسط	طبيعة عمل الشركة
3.91	تجاري
3.85	صناعي
3.86	خدماتي
3.88	مالي
---	زراعي
3.93	أخرى
3.87	المجموع

الجدول (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير طبيعة عمل الشركة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
بين المجموعات	0.019	4	0.005	0.180	0.947
داخل المجموعات	1.119	42	0.027		
المجموع	1.138	46			

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير طبيعة عمل الشركة؛ وذلك لأن الدلالة أكبر من (0.05).

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. يتضح من نتائج التحليل أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (78%)، وهي نسبة مرتفعة.
2. يتضح أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال واقع التدقيق هي 76%， وهي نسبة مرتفعة، وبالتالي هناك أثر لمجال واقع التدقيق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
3. تبين أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة على موعد إصدار القوائم المالية هي 80%， وهي نسبة مرتفعة جداً، وبالتالي نقبل الفرضية ونقول: إن هناك أثراً لمجال فاعلية نظام الرقابة الداخلية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
4. يتضح أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي هي 73%， وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أنها تقبل الفرضية، ونقول: إن هناك أثراً لمجال إجراءات إصدار التقرير المالي السنوي على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
5. يتضح أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية هو 78%， وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الالتزام بإصدار التقارير المالية على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
6. يتضح من الجدول السابق أن نسبة العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالنسبة لمجال الرأي الصادر عن المدقق هو 81%， وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن هناك أثراً لمجال الرأي الصادر عن المدقق على العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
7. تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وسنة التأسيس، وسنوات الخبرة، وحجم الشركة وطبيعة عمل الشركة؛ وذلك لأن الدالة أكبر من (0.05).



الوصيات:

بعد إجراء التحليل الإحصائي والاطلاع على نتائجه أوصي بما يلي:

1. ضرورة إيجاد نظام رقابة داخلي فعال؛ حتى يساعد في عدم تأخير الشركات في إصدار قوائمها المالية.
2. ضرورة إيجاد نظام محاسبي فاعل في الشركات المساهمة العامة يعتمد على الكفاءات العلمية، ويساعد في نشر القوائم المالية في موعدها المحدد.
3. تفعيل التشريعات الحالية واستصدار تشريعات جديدة تجبر الشركات على إصدار قوائمها في الموعد المحدد.
4. ضرورة أن تقوم الشركات بالاتفاق مع المدقق الخارجي لإبداء الرأي في القوائم المالية في الموعد المحدد؛ حتى لا يتاخر إصدار القوائم المالية.

المراجع:

1. حنش، حسان حسن، القوائم المالية المرحلية – أهميتها وإمكانية إعدادها في الجمهورية اليمنية. دراسة ميدانية، جامعة سبا، رسالة ماجستير، اليمن، 2009
2. حماد، طارق ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المالية الدولية الحديثة، 2006
3. لايقة، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا.2007
4. لجنة معايير المحاسبة الدولية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2006
5. أبو نصار، محمد، منير لطفي، العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية، رسالة ماجستير، مجلة دراسات-العلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 21998.
6. الضبان، محمد، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، 2001 .
7. محسن، محمد فايق عبد الرحمن، مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (رقم 1) «دراسة تطبيقية»، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.2008.
8. جربوع، يوسف محمود، "مجالات مساعدة المعلومات المحاسبية بالقواعد المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين" ، الجامعة الإسلامية – غزة - فلسطين. 2007.

المراجع الأجنبية:

1-United Nations Conference on Trade and Development, transparency and disclosure in the financial business of small and medium-sized enterprises in developing countries, 2000.

2-Gale Group, Information provided to assess the performance of the business, 2001.

3-Ajax and Liljeheden, Mandatory disclosure of accounting data, 2005.

4-Halbouni, The appropriateness of international accounting standards in Jordan. 2005

موقع الانترنت:

-1 المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، 2007، التقارير المالية المرحلية, <http://abdlhakim.blogspot.com>

-2 موقع المحاسبين العرب، 2011، فحص التقارير المالية الأولية. <http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-4241.html>

المعايير المالية ومعايير التدقيق, www.amman-stock.com

-3 جميلة أحمد الأكاديمية الدولية لتدريب المحاسبين، 2009, <http://kenanaonline.com/users/TEXON/posts/10158>

JOURNAL OF BANKING AND FINANCIAL RESEARCH

Scholarly Refereed Journal

Volume 3 No. 2- November 2015

Advisory Committee Chairperson
Dr. Jihad El-Wazir

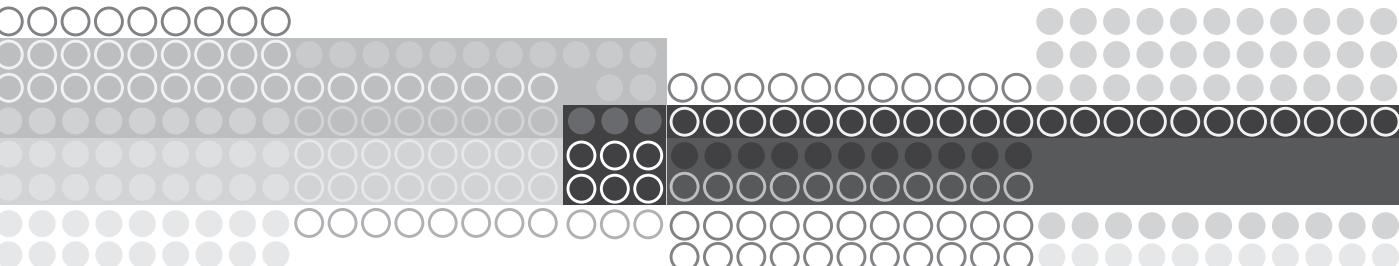
Editorial Board Chief
Professor Tariq Al-Hajj

Editorial Manager
Basil Taha

Editorial Board

- » Professor Bsharah Bahbah, Al_Quds University, Jerusalem, Palestine
- » Professor Kamal Ruzaiq, University of Blida, Algiers, Algeria
- » Professor Saa'd Ghaleb Yaseen, University of Zaitouna, Amman, Jordan
- » Associate Professor Rasem Kayed, Arab American University, Jenin, Palestine.
- » Mr. Riyad Mustafa Abu Shehadeh, PMA, Ramallah, Palestine

Editorial Secretary
Ms. Badi'a Daifallah

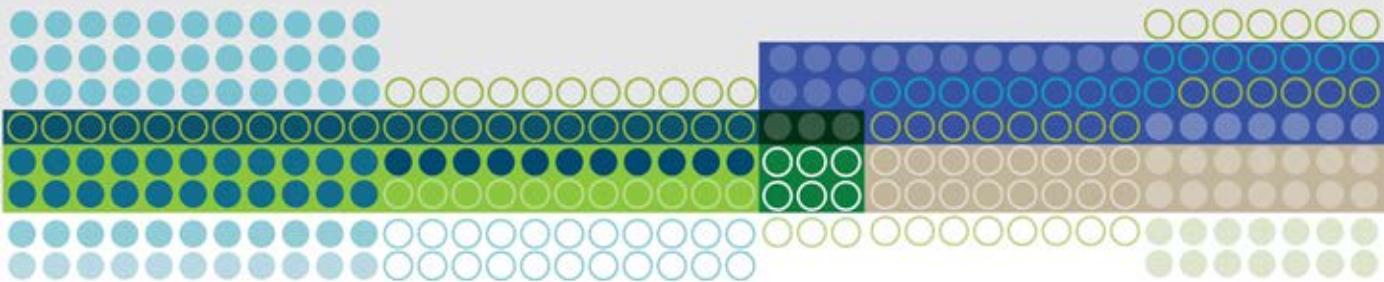


المعهد المصرفي الفلسطيني
Palestinian Banking Institute



JOURNAL OF BANKING AND FINANCIAL RESEARCH

Scholarly Refereed Journal



Published by Palestinian Banking Institute
Ramallah, Palestine

Vol. 3
ISSN 2312-5357

No. 2 / November 2015